

مخاطر تدهور الموارد الأرضية على مستقبل التنمية الزراعية المستثمرة في الجزائر

أ.بركان بن خيرة - جامعة ابن خلدون تيارت

مقدمة:

إن اللجوء إلى عمليات الري والزراعة المكثفة من أجل الحصول على معدلات عالية من الإنتاج ومن الفائدة الاقتصادية له آثار سلبية على كل من التربة والمياه، ذلك أنه يؤدي إلى تلمح التربة، وبالتالي تفقد خصوبتها وتخرج من نطاق الزراعة، وهذا ما يشكل خطر على مستقبل التنمية الزراعية المستمرة وتوطن السكان في الريف الزراعي.

إن الهدف النهائي للتنمية هو تلبية رغبات الإنسان سواء كان مزارعا أو مستهلكا ولا يتم ذلك إلا بتوفير الاحتياجات الحالية دون استنزاف الموارد المتاحة من أجل الأجيال القادمة، وهذا يتطلب المحافظة على الموارد الطبيعية التي تعتبر حجر الأساس في التنمية، أي استغلالها دون أن يؤدي إلى تدهورها وفقدانها عن طريق التصحر وإجرائ التربة وتلمح الأراضي وفقدان الغطاء النباتي للأرض واستنزاف خصوبة التربة مما يؤدي إلى فقدان الأرض قدرة الانتاجية وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية ومن هذا تظهر العلاقة الوثيقة بين الموارد الأرضية بالتنمية الزراعية المستمرة.

تواجه الجمهورية الجزائرية في وقتنا الحاضر تحديا حضاريا ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغ الأهمية والخطورة تتمثل في عدم تغطية الطلب المتزايد من الموارد الغذائية المنتجة محليا واعتمادها المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في تحقيق احتياجات السكان من الموارد الغذائية الأساسية والتي يأتي على رأسها الحبوب ومشتقاتها.

لقد بلغ العجز الغذائي في الجزائر عام 2010م ما قيمته 5 مليار و 743 مليون دولار هذا ما يفسر عبر القطاع الزراعي في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي فإن القطاع الزراعي في الجزائر لا زال بعيد عن تحقيق مستوى الطموحات الوطنية، إن المشكلة الغذائية هي مشكلة أمن غذائي أي أمن وطني، باعتبار أن الأمن الغذائي يعتبر إحدى المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي، وهذا ما يفرض على الجزائر أن تمي قطاعها الزراعي من سد هذه الفجوة الغذائية أو التقليل من نسبتها.

ولا يتوقف دور التنمية الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي فحسب ولكنه عنصر أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

التنمية الاقتصادية: إن الكلام أو البحث عن الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني أي زيادة وتطور قوى الانتاج سواء كانت مادية أو بشرية واستمراريتها وأيضاً البحث عن علاقات الانتاج وتطوير المجتمع من كافة الجوانب، وكذا البحث في استمرارية زيادة الدخل والتوزيع العادل له، أي تحقيق العدالة الاجتماعية، فإنه يكون في إطار البحث عن مفهوم التنمية الاقتصادية التي يمكن القول "بأنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من افراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض"

إن التنمية الاقتصادية إذن هي عملية يحدث خلالها طثير من التغيرات الاقتصادية، القاعدة الأساسية لها تتمثل في إيجاد البناء الانتاجي المادي والبشري والقادر على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة أداء المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان. إنه من غير المعقول أن نتكلم عن الزيادة المستمرة في الدخل الوطني والتوزيع العادل له، أي زيادة نصيب الفرد منه دون تحقيق مسببات زيادة الدخل الحقيقي وهي زيادة الانتاجية، وبعبارة أخرى تحقيق قدرة انتاجية ذاتية لدى المجتمع تمكنه من زيادة متوسط انتاجية الفرد، والنتيجة النهائية تؤدي بنا إلى القول: بأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي عن طريقها يزداد الدخل القومي الحقيقي لدولة ما على مر الزمن."

ذلك بأن الدخل هو أهم معيار من معايير التنمية الاقتصادية فلا يمكن أن نجد له بديلاً في قياس التقدم أو التطور الاقتصادي لأي مجتمع، ويرجع ذلك لكون الدخل هو أحد العوامل المؤثرة في مستوى معيشة المجتمع مع الإشارة إلى استخدام الدخل الفردي في معرفة ما يطرأ على مستوى المعيشة المادي من تغيير، ذلك أن إزداد الدخل اوطني هو شرط أساسي لإزداد الدخل الفردي.

إنه نادراً ما يتجه عدد السكان في دولة ما اتجاهها نزولاً في الظروف العادية، وبالتالي فإن الباحث الاقتصادي إذا ما أراد معرفة حقيقة تطور الاقتصاد لأي مجتمع الإفصاح عن حقيقته النمو السكاني وذلك باستخدام الدخل الوطني، حيث أن هذا الأخير يمكن أن يزداد في فترة قصيرة من الزمن بشكل فجائي لأسباب عديدة كارتفاع أسعار البترول مثلاً في السوق الدولية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني في اقتصاديات الدول المصدرة له.

إن هذا الإزداد من الدخل الوطني لا يكفي وحده للتدليل على حدوث تنمية اقتصادية، وإنما ينبغي أن تستمر تلك الزيادة لمدة طويلة من الزمن، حتى تتمكن من تأكيد حدوث تنمية اقتصادية حقيقية،

الهدف النهائي منها بالنسبة إلى الدول النامية والتي تنتمي لها الجزائر، هو تحقيق الاستقلال أي تحقيق السيادة والاستقرار الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين واستثمار الموارد الطبيعية أفضل استثمار ولتحقيق حدوث التنمية يجب توفر مستلزمات أساسية، أهمها تحقيقي السيطرة الوصفية على موارد المجتمع المتاحة، والمحافظة عليها أي استغلالها استغلالا كئيبا دون إسراف أو هدر أو ضياع من يتم استخدامها واستغلالها من طرف الأجيال القادمة، وأيضا تشجيع الاستثمارات، حيث أنه كلما ارتفع معدل الاستثمار أدى ذلك إلى زيادة معدل نمو الدخل الوطني، وهذا من متطلبات التنمية الاقتصادية، تم توفير المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج وأيضا وجود عنصر البشري القادر على القيام بعملية التنمية وأخيرا اختيار الأسلوب المناسب لظروف وإمكانيات التنفيذ.

وبالتالي فإن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية أصبح وطنيا وعالميا بمعنى انه أصبح الشغل الشاغل لمختلف الدول على كل حدى من جهة وما بين بعضها البعض من جهة أخرى، والواقع أن فشل كثير من الدول في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية التي استهدفها لا يرجع كل مجرد نقص المستثمرات اللازمة أو انخفاض في مقادير المعارف التقنية المطلوبة، أو نقص الموارد البشرية المقدرية، وإنما يرجع بصفة رئيسية إلى نقص المعارف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للإدراك مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبالتالي إدراك مدى تعقيداتها وملابساتها ومقوماتها ومعوقاتها.

التنمية الاقتصادية الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيرات تركيبة وأخرى محامية من مقتصد معين بكل ما يصاحبها من تغيرات في الجهاز الاجتماعي الأكثر شمولاً في أي مجتمع بحيث تؤدي إلى إزدياد الرخاء الاقتصادي والرخاء الاجتماعي والرخاء النفسي لسكان هذا المجتمع على مر الزمن.

الزراعة والتنمية الاقتصادية: الزراعة هي أولى أنشطة الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية، فهي الصناعة التي لا يمكن بدونها أن تقوم للحضارة قائمة حيث يتركز نشاط الإنسان العقلي والبدني إلى حد كبير على مقدار ونوع وجودة ما تمد به الزراعة من غذاء وكساء وبناء... إلخ إن الزراعة يمكن أن تكبح جماح التنمية الاقتصادية أو تدفعها دفعا في أي مقتصد معين، فإذا كانت الطبيعة في هذا المقتصد شحيحة بحيث يقل مقدار الموارد الزراعية وتنخفض جودتها بالإضافة إلى صعوبة أو ضعف إمكانيات تنمية الموارد والأساليب الزراعية، تقل فرص التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك إذا ساحت الطبيعة بمقدار وجودة هذه الموارد إزدادت فرص نموه الاقتصادي والاجتماعي.

ومنه نستطيع القول بأن الزراعة هي العمود الفقري لأي اقتصاد وبدون الزراعة لا يمكن أن تكون هناك تنمية، بل تقوم أي حضارة لأن أي نشاط يقوم به أي إنسان سواء كان عقلي أو بدني غير ممكن بدون غذاء، ذلك أن هذا الأخير يؤثر تأثيراً مباشراً على النمو وعلى الحركة والتفكير، بالإضافة إلى الجزء الأكبر الذي تمده الزراعة للإنسان من كساء ومواد البناء وكثيراً من الحاجات المنزلية.

ولما كانت الزراعة كذلك فالشرط الأساسي هو تميمتها حيث أنه بدون ذلك لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية وذلك لاحتلالها لمرتبة مهمة إذا لم أقل الأولى من بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. وذلك لكونها مصدراً لارتزاق غالبية السكان منها، بل هي مصدر للدخل وللمواد الخام اللازمة للصناعات التحويلية للعمولات الأجنبية التي هي بحاجة إليها كثيراً من الدول النامية ومن ضمنها الجزائر.

التنمية الزراعية المستمرة: يمكن تعريفه التنمية الزراعية المستدامة بأنها مجموعة السياسات الإجراءات التي تقدم لتغيير بنیان وهيكّل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج والانتاجية الزراعية، ويهدف رفع المعدل الزيادة في الدخل القوي وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل دون الأضرار بالبيئة.

أهمية التنمية الزراعية المستمرة: إن التنمية الزراعية الناجمة ذات أهمية بالغة من أجل تأمين معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، إذ أن معدلات الزيادة الإنتاج الزراعي تؤثر بشكل مباشر وخاصة في البلدان النامية على معدلات نمو الدخل القومي أو معدلات الإدخار وعلى المستوى الحياتي للسكان، كما تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التوازن بين الدخول النقدية للسكان وبين الموارد السلعية.

ومنه نستطيع القول بأن الزراعة ركن أساسي في التنمية الاقتصادية، أي لا يمكن الاستغناء عنها، وأنتنا احسنّا استخدام مواردنا الزراعية نبلي ما يكفينا بل ما يفيض عن حاجتنا، وبعبارة أخرى إن الزراعة تشغل مرتبة مهمة في الاقتصاد الوطني وذلك لعدة محام تؤدي وتلبها للمجتمع ومنه الاقتصاد ككل.

أساليب التنمية الزراعية: فهي تتركز على عدة محاور أساسية وهي:

- معرفة وتقييم الموارد الطبيعية المتاحة والموارد البشرية.
- الطرق المختلفة للاستغلال المتاحة من الموارد الطبيعية وأيضاً بالنسبة إلى الموارد البشرية.
- معرفة وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في استغلال الموارد المتاحة بدقة.
- استخدام التقنية المناسبة والملائمة للبيئة.
- عدم المساس بثروة المجتمع الخاصة بالأجيال القادمة.

أهداف التنمية الزراعية المستمرة: إن التنمية الزراعية بمفهومها الشامل تحدد أهدافا اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة يتم رسمها حتى يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية معينة في المستقبل وذلك في ظل ما هو متاح من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، والمحصلة النهائية هي تحقيقي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهذا يتم من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية:

أ- تحقيقي أكبر دخل ممكن نتيجة استخدام الموارد الزراعية بأقل التكاليف.
ب- تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل بين مكونات القطاع الزراعي وأيضا بين القطاع الزراعي ومختلف القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني.
ج- المحافظة على مكونات البيئة.

د- العمل على زيادة الموارد الزراعية المعطلة واستغلالها استغلالا أمثلا دون هدر أو ضياع والحفاظ على قدرتها الانتاجية أي دون إسراف، ودون المساس بشروح المجتمع الأجيال القادمة .
هـ- محاربة الأمية في أوساط الفلاحين وتحسين مستويات الصحة والسكنية والخدمية والغذائية والتعليمية للأبناء في الريف.

د- إدخال الكهرباء وإنشاء الطرق الزراعية.

و- إمكانية الزراعة وإدخال أساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي.

ز- العمل على ربط الزراعة بالصناعة وذلك بإنتاج المنتجات التي نحتاجها الصناعة التحويلية وتدعيمها.

ح- البحث عن غرض عمل جديدة على الزراعة حتى لا تحدث هجرة ريفية ومساعدة الفقراء في الريف.

ط- العمل على توفير الشروط اللازمة للقطاع الزراعي حتى يستجيب المتطلبات قوى السوق.

ي- الاهتمام بالمرأة الريفية وجعلها تشارك في مشروع التنمية حتى لا يبقى جزء من المجتمع خارج إطار وهذا المشروع ويصبح مشكلا عقبة في طريق التطور الزراعي.

ك- الاهتمام بتطوير الانتاج الحيواني ابتداء من الاهتمام بمربي هذه الحيوانات الزراعية كل العمل على توفير الأعلاف وإنشاء محميات إلى تصريف منتجات هذه الحيوانات من أصواف وحليب ولحوم وجلود...إلخ

ل- الاهتمام بالمناطق الجافة وجعلها تساهم في الإنتاج الزراعي.

إن هذه الأهداف للتنمية الزراعية المستمرة في تحقيق وتواصل العملية الانتاجية لابد من توفير مجموع من الشروط ذلك ان مشروع التنمية الزراعية المستمرة دالة لمجموعة من المتغيرات، أي متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية والتي تؤدي إلى رفع مستوى رفاهية السكان بصفة عامة والسكان الزراعية بصفة خاصة.

نجد في مقدمة هذه الشروط، الأراضي الزراعية المناسبة والمياه والتكنولوجيا المتطور من أضاف النباتية والحيوانية العالية وإداة رشيدة، كلها تعمل في إطار سياسي واجتماعي مناسبة مندرجة في خطة شاملة لها بعد زمن وقياسي ولهذا أدوات لتنفيذها.

وفي إطار بحثنا نتناول عنصرين أساسين لما لهما من تأثير مباشرة على الانتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض والماء والمخاطر التي تهددها.

موارد الأرض: يتضمن مفهوم اقتصاديات الأرض الزراعية دراسة علاقات بين الإنسان والموارد الطبيعية والمفهوم الاقتصادي للأرض يختلف الإنسان عن المفهوم العادي من كونه يستعمل عن القوى والموارد الطبيعية التي تستخدم في الانتاج، وبصفة عامة ينصرف تناول موضوع اقتصاديات الأراضي إلى دراسة كل ماله علاقة بحقوق التصرف في الأرض والموارد الطبيعية وبطرق استغلالها وهو يبحث لذلك في الوسائل التي تحقق الكفاءة الانتاجية للأرض وفي الأمور المالية وصيانة وحفظ التربة وفي ضرائب الأرض والتملك والعلاقات الاميجائية وفي تصنيف الأرض وفي جميع القوانين المنظمة لاستعمال الأرض الزراعية كعامل انتاجي.

وتهدف خطط التنمية الزراعية إلى الدور الذي يقوم به الزراعة في تلبية متطلبات المجتمع وتحقيق الرفاهية له بصفة عامة.

وتتحقق التنمية سواء كانت أفقية أو رأسية معتمدة في ذلك بالأساس على المورد الأرضي، وعلى الرغم من ان عوامل الانتاج الزراعي متداخلة ومتباينة، إلا أن عامل الأراضي الزراعية هي في الغالب أكثرها تحكما في الإنتاج وأيضا على الرغم من محدود في الأراضي الزراعية في الجزائر من حيث مما تركزها من الجزء الشمالي وذلك بما يقارب نسبته 90% إضافة كل المدن والجبال والغابات والمصانع... إلخ و فقط أقل بنسبة 10% تقع في الصحراء، إن أسلوب استغلالها بكيفية كثيرا من المشاكل التي ادت إلى انخفاض المردودية لهذه الأراضي وبالتالي التي تراجع الانتاج الزراعي خاصة الحبوب ومنه تراجع معدلات التنمية الزراعية وما يصاحب ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

يعتبر عنصر الأرضي أكثر الموارد الاقتصادية تحما في الإنتاج الزراعي، غلا ان استغلاله تعترضه كثيرا من المشاكل التي تؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدامه وعلى الانتاج الزراعي نتيجة تدهوره وفقدانه بصفة عامة.

الموارد الأرضية والسكان: بعد الحصول البلدان المستعمرة على استغلالها منها الجزائر قامت الحكومات الوطنية لتلك البلدان بالاهتمام سكانها بإنشاء مختلف المرافق وتوجيه الاستثمارات نحو الخدمات العامة والتي كانت تعاني من نقصانها بقي بلدانها، خاصة في ما يتعلق بتوفير الغذاء والتعليم والصحة، الشيء

الذي أدى تحسين مستوى المعيشة وارتفاع مستوى العام لصحة السكان هذه البلدان، نتيجة القضاء على الكثير من الأمراض التي كانت منتشرة جراء انخفاض المستوى العام للمعيشة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال بشكل كبير وازداد متوسط العمر، وما أدى كل إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ترافق هذا مع اتفاق في مجال الصحة العامة والخدمات اتفاق كبير على البنية الأساسية التي كانت تفقدها معظم هذه البلدان التي أصبحت تعرف بالبلدان النامية، مع اتفاق اقل في مجال الانتاج خاصة زراعة رغم الأهمية المطلقة للقطاع الزراعي من حيث تكونت المصدر الوحيد لتوفير الغذاء ولأنه لتحقيق سياسية الهيمنة للدول المتقدمة، وأيضا الكثير من الصناعات في هذه الدول تقوم على قطاع الزراعة وكذلك كبر عدد السكان الزراعية، كان لذلك السبب بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة اهمها الاستقرار السياسي، أن حدث انخفاض حاد في الناتج المحلي الاجمالي، انعكس بشكل سريع وحاد في انخفاض مستوى المعيشة السكان في هذه البلدان بعد الفترة الكبرى التي تتحقق بعد الاستقلال، كان للركود الاقتصادي بوجه عام والركود الاقتصادي الزراعي بوجه خاص آثار خطيرة على البيئة حيث توجه غالبية الأفراد مرة أخرى على الزراعة التقليدية نتيجة تقلص دور الحكومات، وفي محاولة عزيزة للبقاء والحفاظ على الوجود، حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية تدميرا أو تلويثا فكان الزراعة والرعي المتنقلان يمثلان رد فعل تقليديا إزاء وفرة الأراضي وندرة رؤوس الأموال والتكنولوجيا المحدودة، إذ ان هذا النظام الذي اخذ يتطور ببطء عجز عن التكليف حين استنفذ الاستخدام التقليدي لأراضي التربة الزراعية والغابات وساهم بالتالي في الركود الزراعي.

إن هذا التدهور رافقه تدهور آخر في البيئة لا يقل عنه خطورة، ويتعلق بالتطور الصناعي الذي حدث في الدول المتقدمة وما نتج عن ذلك من مخلفات ونفايات صناعية وبلاستيكية أدى إلى غختلال التوازن الطبيعي حيث فقدت الأرض الكثير من خواصها، وأيضا تلك الغازات المنبعثة عن الجو في المصانع وما أدت من اختلال في التوازن الجوي الطبيعي ممثلا في ما يسمى بثقب طبقة الأوزون نتيجة إزداد تركيز الكلور في الجو، ومن نتائج ذلك زيادة الأشعة فوق البنفسجية الضارة المنبعثة من الشمس.

إن هذا التدهور البيئي يضر بحياة الإنسان ويؤدي إلى انخفاض الانتاجية، ويمكن أن تتعرض إلى مخاطر التي تتعرض لها الأراضي الزراعية من خلال تدهور التربة واستنزاف الغابات واختلال التنوع البيئي.

تدهور التربة: ويمكن حصر اهم مظاهرها في التصحر وما يتبعه
-التصحّر: إن مسألة التصحر في الجزائر أو زحف الصحراء تشكل عقبة كبيرة امام الزراعة.

واتصحر عبارة عن انخفاض او تدهور قدرة الانتاج البيولوجي للأرض مما قد يقضي في النهاية إلى خلف ظروف شبه صحراوية، وتعرف أيضا بتمثل التصحر في شكل زحف الرمال تبتلع المراعي والأراضي الزراعية خاصة في المناطق الجافة.

إن الأرض تفقد خصوبتها وتصبح غير منتجة سواء تعلق الأمر بالإنتاج النباتات او الشجيرات التي ترعى عليها الحيوانات، وسواء تعلق الأمر بانتاج الزراعة النباتية حتى ولو وجد الماء بحيث تنقص انتاجيتها بل تزداد تكاليف انتاجها، أي أن الأرض تفقد قيمتها الاقتصادية بحيث تصبح غير قادرة على تلبية احتياجات الإنسان الغذائية من المنتجات النباتية والحيوانية، وبالتالي يصبح توطن هذا الإنسان لها مستحيلا مما يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وترك أعمال الزراعة من تربية الحيوانات الزراعية وحرث الأرض وزراعتها بمختلف الأنواع التي يحتاجها المواطن في استهلاكه اليومي ثم زيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة نتيجة هذه الهجرة الريفية.

إن التصحر في الجزائر هو في زيادة نتيجة التدهور البيئي حيث أن الغابات الموجودة في الجزائر سواء القديمة أو تلك التي فرست في فترة الاستقلال في تدهور مستمر نتيجة الاعتناء الناقص بها ثم تقطيع الأشجار في أحيان كثيرة، كما هناك حرائق متعددة خاصة في فصل الصيف، وعملية المكلفة هذه الحرائق وأسبابها تتطلب وسائل كثيرة الشيء الذي يصعب من عملية التحكم والمراقبة في نفس الوقت، ثم تأتي مسألة الآفات الحشرية التي تصيب الأشجار وكذلك تعرض نباتات الحلفاء وحرقتها هو عامل آخر ساهم في تعرية الأرض ومن ثم زيادة المساحة أخرى إلى الأراضي المتدهورة، ثم تأتي العوامل الأخرى والتي تساهم في تعرية الأرض وتصحرها خصوصا الرياح وزحف الرمال ثم الرعي الجائر.

وقد عرف الجزائر بمجهودات كثيرة لتوقف التصحر منها: توفير اغاز كوقود بديل عن الأحطاب وبتكاليف منخفضة وهذه من الوسائل الناجمة في الحد من تدمير الأشجار والشجيرات.

السد الأخضر: وهو من المشاريع الرائدة في مكافحة التصحر، بدأ في عام 1971 بقصد إنشاء حزام غابوي على مساحة 3 ملايين هكتار، حزام طوله 1500 كلم وبعرض 20 كلم يمتد من الحدود المغربية في الغرب إلى الحدود التونسية في الشرق، وفي عام 1986 تطورت الفكرة من السد الأخضر من صفوف الأشجار إلى فكرة حزام أخضر من استخدامات رشيدة للأرض، تجمع بين الأشجار وتحسين المراعي وتطوير الزراعة.

التدهور البيئي للأرض: إن الجفاف الذي يتسم به إقليم الجزائر خاصة الجزء الجنوبي منه يجعل أراضيها معرضة للتدهور ومن ثم التصحر.

إن عنصر الماء هو العامل الأساسي في عملية إزدهار الحياة ومعلوم أن موارد المياه الغنية على سطح هذه اليابسة محدودة، كما أن كمية الأمطار التي تسقط بالجزائر قليلة، وإذا ما أضفنا ارتفاع الحرارة بدرجة كبيرة والتي تقلل من سقوط المطر كما يزيد معدل التبخر، إلا أن الجفاف وقلة تساقط الأمطار والتبخر هي أمور طبيعية موجودة منذ فترة زمنية ولا يمكن تغييرها.

إن العامل المهم في هذه المسألة هو تصرف الإنسان ومعاملته مع ما وجد لديه من مياه وما يؤدي ذلك من مخاطر أهمها:

-المخاطر البيئية المتصلة بالري خاصة عند انخفاض من نوعية المياه وهذا يحدث عند استعمال مياه الصرف الزراعي.

-استعمال مياه الآبار والتي توسعت في الوقت الراهن بشكل رهيب وبدون مراقبة أو علم الجهات المعنية، خصوصا تلك المياه ذات الملوحة الزائدة وما تسببه للأرض من انخفاض في الخصوبة وقلة النباتات.

-استعمال الكيماويات الزراعية بكثرة مما يعرض التربة إلى التلوث.

-الأراضي التي تعتمد في زراعتها على الأمطار فهي تتدهور نتيجة عوامل التعرية وانجراف التربة بالفعل الرياح والمياه الجارفة.

-إزالة الغطاء النباتي بسبب الحرث ثم الحصاد مما يعرضها بعد الحصاد بفترة طويلة وهي بدون غطاءها النباتي.

زحف الكثبان الرملية: إن تحرك الكثبان الرملية في الجزائر وعلى مساحة واسعة يعتبر أحد عوامل التي تشكل تهديدا كبيرا ومباشر ودائما للأراضي المزروعة حيث أن الرياح خاصة رياح السروكو بالإضافة إلى قوتها وحراراتها المرتفعة وما تحمله من أمراض متنقلة تصيب الزراعة والنباتات بشكل عام، فهي تحمل حبيبات الرمال والنتيجة عن تعرية الأراضي وما تشكله من أضرار بليغة بالزراعة والحيوان وأيضا الإنسان.

وقد زاد الأمر بحيث توسعت وأصبحت من حين إلى آخر تصل من أراضي الشمال، وهذا ما يشكل تغيرات خطيرة بالنسبة إلى الغطاء النباتي الذي يصبح أقل قدرة على صيانة التربة، وهذا ما حدث لمساحات واسعة من ضمانات الحلفاء بالهضاب العليا بالجهة الغربية والجزء الشمالي من الصحراء وكذلك ما يصيب النباتات الرعوية التي تشكل أكبر وأهم مورد بالنسبة لتغذية الحيوانات الزراعية في الجزائر، ثم ما يصيب سطح الأرض بفعل الرياح ونقل التربة وجعلها متدهورة وغير قادرة على الاحتفاظ بمياه الأمطار.

الرعي الجائر: إن أراضي المراعي في الجزائر واسعة وتعتمد أغلب الحيوانات الزراعية بما توجد به من نبات طبيعي وعند التطرق كل هذه المسألة كان لزاما علينا ان نتكلم عن قدرة المرعى على الحمل، أي عدد الحيوانات الزراعية وما يمكن أن نجده من نباتات تشكل غذائها الأساسي في وحدة مساحة المرعى دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير في درجة نمو هذه النباتات أو بمعنى آخر دون أن يؤدي إلى المساس بتلك المساحة عن واصلتها تعويض ما أكلته الحيوانات، وبالتالي نلفت الإنتباه من أن قدرة المساحة على تعويض ما أكلته الحيوانات تعتمد على مجموعة من المتغيرات التي تتحكم في مواصلة نمو النباتات وهي كمية المياه المتساقطة من الأمطار وكذا مسألة حضورية التربة، أي كلما كان هناك مطر كبير وأراضي خصبة إلا وأدى ذلك إلى تعويض وحدة المساحة لما ضاع منها من نباتات، ثم الإدارة الرشيدة لموارد الرعي ومراعاة التوازن بين عدد الحيوانات والمرعى وهذا ما يشكل أكبر الأخطار التي أصابت أراضي الرعي وما أدى ذلك إلى فقدان كثير من النباتات كانت تشكل مورد أساسي لتغذية الحيوانات الزراعية بالإضافة لما تلعبه من توازن بيئي يحافظ على الطبيعة وما تشكله هذه النباتات من مصادر كيميائية موارد صحيحة يمكن استغلالها في صناعة الأدوية وما إلى ذلك:

استنزاف الغابات: يؤدي قطع الأشجار وحرق الغابات إلى خسارة في الإنتاجية وإلى خسارة في التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وهذا ما يؤدي إلى أضرار بالبيئة وتلوث وتدهور التربة بالإضافة إلى ما يصيب الإنسان في صحته.

إن الغابات توفر الحماية الكافية ضد تعرية البشرية كما تستخدم في رعي الماشية ومصدر مهم للأخشاب. إن عملية المحافظة على الغابات ورعايتها أمر مهم للحياة البشرية وللعمليات الاقتصادية وإن غرس الأشجار الغاية يمدد في حياة كل الكائنات الحية على وجه المعمورة.

إختلاف التوازن البيئي: إن هناك قدر من التوازن البيئي بين جميع الكائنات الحية في الطبيعة، كما أن هناك نوع من النفع المتبادل بين الكائنات النباتية والكائنات الحيوانية، ذلك أن اختفاء وأن الكائنات الحية يترتب عليه تقلص أو غختفاء عدد آخر من الكائنات، أو من ناحية أخرى فإن التنوع الحيوي من المعلومات الوراثية التي يسعى الإنسان إليها بعد تقدم الهندسة الوراثية.

إن فقدان هذه الكائنات الحية تسبب خطر على التوازن البيئي مما له انعكاسات خطيرة على الطبيعة وعلى مورد الأرضي بالخصوص.

الخاتمة:

إن هدف التنمية الزراعية المستمرة هو تحقيق الرفاهية للشعوب الحالية المستقبلية، وذلك بتحقيق مستويات عالية من المنتجات الزراعية وتحقيق أهداف اقتصادية تؤدي إلى تطوير مجتمع من

خلال توفير الغذاء اللازم للسكان باعتبارهم المصدر الوحيد للغذاء، وتوفير العملة الصعبة بالنسبة لمصدر السلع الزراعية والتي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع دخول المزارعين، وتوفير رأس مال اللازم للتنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد، وتقضي على البطالة وتوفير منتجات للأسواق المختلفة وأيضا شراء منتجات القطاعات الأخرى وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة الخاصة بالصناعات الغذائية وصناعة الخشب والغزل والنسيج، وما على ذلك.

إن تحقيق هذه الغايات يعتمد على مورد الأرض الذي يعتبر أكثر الموارد الاقتصادية تحكما بين الإنتاج الزراعي، إلا أن عملية استغلال الأرض بشكل مكثف كل فقدان خصوبتها وتدهورها والخروج الكثير من المساحات الزراعية عن نطاق الزراعة.

وحق تمكن الأرض من المحافظة على خصوبتها وعدم انتشارها ينبغي المحافظة عليها وعلى مكوناتها الطبيعية وذلك بمكافحة التصحر وزحف الرمال وتعرية الأرض من النباتات وتوفير الوسائل اللازمة لمكافحة الحرائق ورعايتها.

عن مشروعات التشجير تعتبر في غاية الأهمية من حيث المحافظة على البيئة ومن ثم محاربة خطر تدهور الأراضي الزراعية.

إن إنشاء المحميات من شأنه أن حمي الأراضي من زحف الرمال وأيضا يغير مكانا مهما كرمي الحيوانات الزراعية وتوفير الأعلاف.

محاربة الحرث العشوائي الذي يؤدي إلى إتلاف العديد من النباتات وبالتالي يؤدي إلى تعرية الأرض خصوصا بأراضي السهوب بالجزائر.

إنشاء السدود الصغيرة والحواجز المائية والتي من شأنها أن تحافظ على المناخ ومن ثم تحافظ على البيئة. توفير وسائل الري الحديثة حتى نحافظ على كمية المياه والتحكم فيها ومن ثم محاربة تلميح الأراضي نتيجة الري السطحي وما يؤدي إليه من ترسب الأملاح.

دعم وتطوير مؤسسات البحث العلمي المتخصصة في مجالات المياه والري وتنمية الأراضي. إصدار تشريعات اللازمة لحماية الموارد الطبيعية وتطبيقها.

المراجع المعتمدة:

1. عامر عباير احمد: محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر عن منظمة الف ومجلة الباحث 08. 2010.

2. عبد الوهاب مطر الدهراوي: دراسات في اقتصاديات الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية سنة الطبع 1983.

3. عثمان احمد الخولي: محمود محمد شريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
4. محمد منير الزلاغي ومجموعة مؤلفين، المقتصد والمجتمع الزراعي والسماكي العربي دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى. 1976
5. محمد منير الزلاغي محمود محمد شريف، تطوير المقتصد الزراعي والمجتمع الريفي لخدمة أغراض التنمية في الدول العربيةن دار الجامعات المصرية بدون تاريخ.
6. محمد منير الزلاغي: الزراعة المصرية معالم الستة في الكون الاقتصادي الزراعي المصري، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، بدون تاريخ.
7. خالد الحامطي: التخطيط الزراعي، جامعة حلب كلية العلوم الاقتصادية، 1982.
8. محمد مدحت مصطفى اقتصاديات الأراضي العربية، مكتبة مطبعية الإشعاع الفنية، 1998.
9. محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر، مجلة عالم المعرفة العدد 242. المجلس الوطني للثقافة والفنون والإداب والتكوين، 1999.